

جرائم حرب: هجمات "الجيش الوطني" وتركيا في سدّ تشرين قتلت مدنيين/ات وهددت منشأة ضرورية لبقائهم على قيد الحياة



الطيران المذخر يرسل التهاني والمباركات لاحتفاليات قسد في سد تشرين

على الحكومة السورية الانتقالية فتح تحقيق شفاف ومستقل بجميع الانتهاكات التي رافقت العمليات العسكرية حول سدّ تشرين والسماح للمنظمات الدولية والأممية بالوصول إلى مسارح الجرائم وجمع الأدلة المطلوبة تمهيداً لعمليات محاسبة شاملة



جرائم حرب: هجمات "الجيش الوطني" وتركيا في سدّ تشرين قتلت مدنيين/ات وهددت منشأة ضرورية لبقائهم على قيد الحياة

على الحكومة السورية الانتقالية فتح تحقيق شفاف ومستقل بجميع الانتهاكات التي رافقت العمليات العسكرية حول سدّ تشرين والسماح للمنظمات الدولية والأممية بالوصول إلى مسارح الجرائم وجمع الأدلة المطلوبة تمهيداً لعمليات محاسبة شاملة

1. خلفية:

منذ الـ 8 من كانون الثاني/يناير 2025، قتل 24 مدنياً، بينهم ثلاثة صحفيين وممثل مسرحي، وأصيب أكثر من 200 آخرين خلال غارات جوية متكررة، أغلبها باستخدام مسيرات، شنتها القوات التركية المتحالفة مع فصائل "الجيش الوطني السوري" التي تدعمها، مستهدفةً سد تشرين ومحيطه، وفقاً لموقع "ميديا نيوز" الإعلامي.

ولقاربة ثلاثة أشهر، [قصد](#) مدنيون، بعضهم مدفوعاً بدعواتٍ من "الإدارة الذاتية بشمال شرق سوريا"، سدّ تشرين للاحتجاج على عمليات القصف الجوي والمدفعي على السد ومحيطه من قبل القوى المتحالفة وسط مخاوفٍ من انهياره، ولكونه عيناً مدنياً [ضرورياً لبقائهم](#) على قيد الحياة. وانطلقت أولى قوافل المحتجين متجهة إلى السد، بتاريخ 8 كانون الثاني/يناير 2025، وتم استهدافها بغارة لمسيرة تركية، ما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين، بينهم كرم عهد شهاب، إدارية في "[تجمع نساء زنوبيا](#)"، وإصابة 15 آخرين بجروح، كما ورد في [بيان](#) لـ "الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا".

أصبح سد تشرين، [الواقع](#) على نهر الفرات قرب مدينة [منبج](#) بريف حلب، [ساحة قتال](#) بين "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) وفصائل من "الجيش الوطني"، بعد أن سيطرت الأخيرة على منبج في سياق عملية "[فجر الحرية](#)" التي أعلنت عن انطلاقها بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

وواصلت فصائل "الجيش الوطني" عمليات القصف على السدّ، بالرغم من اندماجها الاسمي والفعلي في وزارة الدفاع السورية التابعة للحكومة السورية المؤقتة، بعد "[مؤتمر النصر](#)"، المنعقد بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2025، وكذلك توقيع الحكومة، بقيادة أحمد الشرع، [اتفاقاً](#) مع "قسد" بتاريخ 11 مارس/آذار 2025، يقضي بـ "وقف إطلاق النار على كافة الأراضي السورية"، إذ شهد محيط السد [قصفاً مدفعياً بالأسلحة الثقيلة](#) بتاريخ 22 آذار/مارس 2025، فيما يبدو أنه تماشياً مع الموقف التركي من الاتفاق المذكور، إذ [قال](#) مصدر عسكري تركي أن الجيش التركي يراقب الاتفاق عن كثب وأنه "لم يُغَيّر التزام تركيا بمحاربة الإرهاب في سوريا"، وتصميمها على المطالبة بحل "وحدات حماية الشعب" (YPG)، أحد مكونات "قسد" الرئيسية، والتي تعتبرها تركيا امتداداً لـ "حزب العمل الكردستاني" (PKK) في سوريا، والذي تصنفه على أنه تنظيم إرهابي.

وكان السدّ قد خرج عن الخدمة منذ الـ 10 من كانون الأول/ديسمبر 2024، بسبب تعرضه للضرر، [وفق](#) ما قاله المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، مضيفاً أن ذلك "أدى إلى انقطاع وصول المياه، والكهرباء إلى أكثر من 410 آلاف شخص، في منطقتي منبج و**عين العرب/كوباني**"، وهو ما [أكدته تقرير](#) صادر عن "[منتدى المنظمات غير الحكومية في شمال شرق سوريا](#)"، الذي نوه إلى أن الاشتباكات بالقرب من السد عرضت نحو 20 ألف مواطن في 10 قرى مجاورة للخطر، وهو ما دفع بعددٍ من الأسر إلى الفرار من منازلها إلى قرى مجاورة، حيث "تواجه الاكتظاظ ومخاوف متزايدة بشأن الحماية".

صدرت بيانات تنديد بالهجمات على السد من منظمات دولية عدة. في [تقرير](#) يحقق ببعض الغارات على السد، قالت هبة زيادين، باحثة أولى في شؤون الشرق الأوسط في "هيومن رايتس ووتش": "أظهر الجيش الوطني السوري والقوات التركية نمطاً واضحاً ومقلقاً يتمثل في الهجمات غير القانونية ضد المدنيين والأعيان المدنية، ويبدو أن الطرفين يحتفيان بهذه الهجمات. بصفتها الداعم الرئيسي للجيش الوطني السوري، تركيا ملزمة بردع الانتهاكات التي يمارسها الجيش الوطني السوري، وإلا فإنها تخاطر بالتواطؤ في جرائمه".

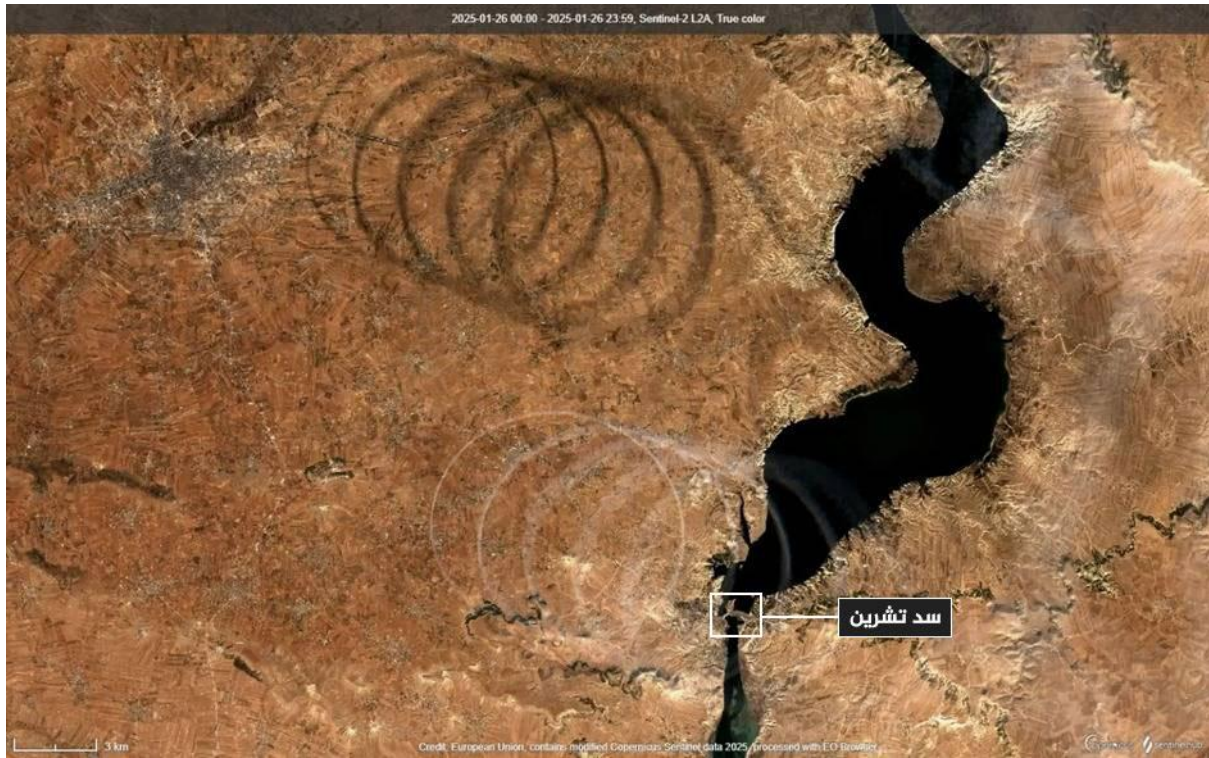
إذ تتسق الهجمات على السد، مع الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية" بشمال شرق سوريا، والتي يشنها الجيش التركي من خلال حملات جوية مكثفة، بمسيرات وطائرات حربية، منذ [عام 2022](#)، مستهدفاً البنى التحتية المدنية، من منشآت الطاقة ومحطات توليد الكهرباء، والتي أثرت بشكل عميق على [وصول سكان هذه المناطق للمياه والكهرباء](#).

وكانت من آخر الحملات، هي التي حدثت ما بين 24 و26 تشرين الأول/أكتوبر 2024، والتي [قتلت 14 مدنياً](#)، وأعدت خلالها القوات التركية قصف مجموعة من المنشآت الحيوية كانت قد استهدفتها مراراً، ودمرتها جزئياً أو كلياً، [خلال العام 2023 وبداية العام 2024](#). وفي أحد [تقاريرها](#) التي تناولت الهجمات التركية، قالت لجنة التحقيق الدولية الخاصة بسوريا أن مقتل مدنيين "في هجمات جوية مُوجَّهة، ضمن غط من الهجمات التركية بالطائرات المسيَّرة" قد يرقى إلى "جرائم حرب".

بدورها [حذرت](#) "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" من أنه بحال تضرر السد، "ستكون العواقب الإنسانية والدمار الناتج عن إطلاق مياه الفيضانات مدمرة وقد تسبب أضراراً جسيمة بالبيئة"، مضيفاً أنه "لا يجوز أن تكون الأعيان المدنية عرضة للهجمات أو الأعمال الانتقامية. ولا يجوز توجيه الهجمات إلا ضد الأهداف العسكرية. سد تشرين في محافظة حلب هو جزء من البنية التحتية الحيوية في سوريا، وتتمتع السدود بحماية خاصة بموجب القانون الإنساني الدولي".

في هذا التقرير، تورد "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" (سوريون)، تفاصيلاً عن عددٍ من الغارات وعمليات القصف التي استهدفت محيط سد تشرين، بما فيها الغارات بتاريخ 16 و18 كانون الثاني/يناير 2025، وترصد كذلك دوافع عدداً من المدنيين الذين انضموا إلى الاحتجاجات في الموقع، مسلطاً الضوء على أهمية السد كعين مدنية، وبعض الأضرار التي تعرض لها مع تحوله إلى جبهة اقتتال. وذلك بالاستناد إلى 11 إفادة، حصلت عليها المنظمة من شهود عيان على الهجمات، جرحى أو أقارب لضحايا، وموظفين في "الإدارة الذاتية" على دراية بوضع السد، طالبوا جميعهم بإخفاء هوياتهم أو أية تفاصيل قد تدل عليها، لأسباب تتعلق بأمنهم، وعليه تم استخدام أسماء مستعارة للدالة على المصادر عند الاقتباس من إفاداتهم.

وتشكل الهجمات على السد جزءاً من معاناة سكان منبج، حيث شهدت المدينة [تصاعداً بالانتهاكات](#)، والتي شملت الإعدامات الميدانية، والقتل، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، بعد سيطرة فصائل "الجيش الوطني" عليها بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. وذلك بالإضافة، إلى حالة شديدة من عدم الاستقرار الأمني، التي يحمل تبعاتها المدنيون أيضاً، إذ شهدت المدينة منذ السيطرة عليها، سبعة تفجيراتٍ على الأقل، أوقعت خمس منها ضحايا، وكان ["أكثرها دموية"](#)، الانفجار بتاريخ 3 شباط/فبراير 2025، حيث أدى [انفجار سيارة مفخخة](#) إلى مقتل 21 امرأة ورجل واحد، جميعهم مدنيون.



صورة رقم (1) - آثار مسيرة تركية تحلق فوق جبهة سد تشرين التقطها القمر الصناعي Sentinel-2 بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2025. المصدر: موقع "ذيس وييك إن نورذيرن سيريا".



صورة رقم (2) - خارطة السيطرة العسكرية أثناء الاشتباكات في محيط سد تشرين.

2. "جرائم حرب مفترضة":

في تقريرها المذكور آنفاً، والمعنون "[شمال شرق سوريا: جرائم حرب مفترضة على يد قوات تدعمها تركيا](#)"، تحققت منظمة "هيومن رايتس ووتش" من مقطع فيديو صور باستخدام طائرة مسيرة لغارة في محيط سد تشرين، نشرتها قناة "تيليغرام" تابعة لـ "الجيش الوطني" في 22 يناير/كانون الثاني 2025. يظهر الفيديو انفجار قنبلتين صغيرتين ألقيتا جواً وسط تجمعٍ لمحتجين نساء ورجال، وهم يؤدون الدبكة الكردية التقليدية. حمل [الفيديو](#) وصف: "الطيران المسير المذخر يرسل تهاني ومباركات لإحتفالات قسد في سد تشرين".

فيما [قال](#) موقع "ذيس ويك إن نورذين سيريا" ([This Week In Northern Syria](#))، أن الغارة الموثقة بالفيديو قد حدثت بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 2025 على الأرجح، أي قبل يومٍ من نشرها. وبحسب الموقع، "يشير نوع المسيرة المستخدم (مسيرة رباعية المراوح -كوادكوبتر/ Quadcopter)، وظهور الفيديو المذكور على منصات ذات صلة بالمعارضة، إلى مسؤولية الجيش الوطني عن الغارة؛ إلا أن قسد، نشرت [مشاهدًا](#) في اليوم التالي، كانت قد سجلت على مسيرة تم إسقاطها، تظهر استخدام جنود أترك لذات المسيرة (المستخدمة في الغارة)، ما يعني أن كلا الطرفين قد يكونان مسؤولين عن تنفيذها".

وبحسب مواقع محلية، [أدت](#) الغارة إلى [مقتل شخصين](#)، وهما حزنه عبدي، عضوة في "قوات حماية المجتمع-المرأة"، ومحي الدين عمر، عضو في "حزب الاتحاد الديمقراطي"، وجرح عشرين آخرين.



صورة رقم (3) - لقطة شاشة من فيديو الغارة على محتجين مدنيين اجتمعوا في سد تشرين بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 2025. المصدر: [مراسل ثوري](#).

في التقرير المذكور آنفاً، تناولت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أيضاً، غارة شنها التحالف التركي وفصائل "الجيش الوطني" في محيط سد تشرين، وأصابت سيارة إسعاف تابعة للهِلال الأحمر الكردي بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 2025، وقالت زيادين أنه: "من غير المرجح أن يكون قصف سيارة إسعاف تحمل مدنيين جرحى على طريق مفتوح حادثاً. يبدو أنها جريمة حرب، ويجب محاسبة تحالف تركيا والجيش الوطني السوري".

وكان "الهِلال الأحمر الكردي"، قد نشر [بياناً](#) في 18 كانون الثاني/يناير 2025، جاءت فيه تفاصيل استهداف إحدى سيارات الإسعاف التابعة له، قائلاً: "اليوم وأثناء نقلها لجريح من منطقة سد تشرين، تعرضت إحدى سيارات الإسعاف العائدة للهِلال الأحمر الكردي إلى استهداف مباشر من قبل مسيرات الدولة التركية. لحسن الحظ استطاع الفريق المكون من سائق وممرض بنقل الجريح والابتعاد عن السيارة ليتم استهدافها مجدداً و تدمير السيارة".



صورة رقم (4) - سيارة الإسعاف المستهدفة في 18 كانون الثاني/يناير 2025. المصدر: [الهِلال الأحمر الكردي](#).

ولكن لم تكن هذه سيارة الإسعاف الوحيدة التي استهدفت يوم الـ18 من كانون الثاني/يناير 2025، وفقاً لثلاثة مدنيين، أكدوا استهداف ثلاثة سيارات إسعاف على الأقل، خلال سردهم تفاصيل عن [غارتين متتاليتين](#) باستخدام [مسيرات](#) يومها، [استهدفت المتظاهرين](#) وأدت إلى مقتل [سنة مدنيين](#)، بينهم الممثل الكردي جمعة خليل (بافي طيار)، وجرح آخرين. قالت أسيل خليل، موظفة في بلدية عامودا،¹ أن [القصف](#) حدث بينما كان المجتمعين يدبكون:

"كنت قريبة من هناك. لحظة القصف، سمعت أحدهم يقول: "انزلوا على الأرض"، وبعدها شاهدت جرحى وأشخاص فقدوا حياتهم؛ حتى أنني شاهدت سيدة فصل جزء من جسدها نتيجة القصف و (شخص) آخر تم إسعافه، قيل إنه هبطت معه نسبة السكر من الخوف وبعدها توفي وآخرين تم إسعافهم. لم أسمع أي إنذار قبل القصف، ولكن كنا نشاهد بالعين، طائرات مسيرة في السماء وأصوات الانفجارات وتصادد الدخان".

أضافت أسيل أن الفريق الطبي تعرض للاستهداف أيضاً عندما حاول التدخل وأنها شاهدت سيارة إسعاف تحترق.

فيما كان سرمد لقمان، صاحب محل قطع تبديل سيارات، أحد جرحى الاستهدافات، فقد أصابت شظية ساقه ودخلت أخرى جسده، فأحدثت ضرراً بالأعضاء والمعدة، وشقاً في الكبد. قال سرمد أن الاستهداف حدث على الرغم من أن "من تواجد هناك لم يكن يحمل حتى بارودة صيد عصافير"، مضيفاً: "تم قصف الناس المدنيين الذين كانوا يرقصون ويدبكون، لا أعلم ما إذا كان القصف بطائرة أو مدفعية، فقط هناك شيء انفجر بيننا وجميع من كان يرقص أصيب. لم يكن هناك أي إنذار قبل القصف".²

قال سرمد أن الاستهداف حدث بعد حوالي نصف ساعة من قصف طائرة حربية تركية، كانت تبعد عنهم حوالي 300 متراً، لبناء من ثلاثة طوابق، شاهده ينهار، وعلم لاحقاً أن البناء كان فارغ وأنه كان مخصصاً لموظفي الحكومة السورية السابقة.

وأضاف أنه علم لاحقاً أن صديقه [عثمان كيفو](#)، قتل عندما استهدفت سيارة الإسعاف التي أقلته والتي كانت تسير أمام السيارة المدنية التي نقلته هو إلى مشفى في مدينة الطبقة بالرقّة، كما علم أيضاً أن 20 سيارة في محيط السد كانت قد احترقت جراء الاستهدافات.

¹ خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها باحث في "سوريون" بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2025.

² خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها باحث في "سوريون" بتاريخ 1 شباط/فبراير 2025.



صورة رقم (5) - سيارات محترقة بسبب عمليات القصف على الناحية الشرقية من سد تشرين ما بين 15 و 19 كانون الثاني/يناير 2025. المصدر: [مركز معلومات روج آفا](#).

لاوين رياض، سائق سرفيس، كان أحد جرحى هجمات الـ 18 من كانون الثاني/يناير 2025 أيضاً، إثر تلقيه شظايا في مناطق مختلفة من الجسد سببت له إصابات خفيفة، خلال قصف طال المدنيين المجتمعين في ساحة السد.³ قال لاوين أن ثلاثة سيارات إسعاف استهدفت يومها:

"تواجدت هناك ثلاثة سيارات إسعاف، تم نقل المصابين بها إلى الطبقة وعدد من السيارات المدنية التي نقلت المصابين أيضاً ومن بينهم سيارتي. في السد تم استهداف سيارة إسعاف وعلى بعد 3 كلم تم استهداف سيارة إسعاف أخرى، وكنت أسير خلفها، ما أدى إلى إصابة السائق وإلى تحطم زجاج سيارتي... وتم استهداف سيارة الإسعاف الأخرى على بعد حوالي 17 كلم من السد على طريق الطبقة وأدى إلى فقدان مصاب لحياته داخلها ... عندما كنا في السد كنا نشاهد طائرات مسيرة فوقنا كان يتبن لنا طائرة مسيرة ذات لون أبيض؛ قبل لحظة القصف لم أسمع أي إنذار".

قبلها بيومين، أي بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2025، [نقلت](#) مواقع إعلامية محلية حدوث هجمات بمحيط سد تشرين ما أسفر عن وقوع ضحايا في صفوف المدنيين المجتمعين هناك للتظاهر، بما في ذلك [ثلاثة صحفيين](#)، فيما [قال](#) موقع "رووداو"، أن ستة أشخاص قتلوا خلال الهجمات.

³ خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها باحث في "سوريون" بتاريخ 1 شباط/فبراير 2025.

تواصلت "سوريون" مع إحدى الصحفيين الجرحى، سوسن نبو، والتي انضمت إلى قافلة محتجين من الرقة والطبقة وصلت إلى السد في الـ12 من كانون الثاني/يناير 2025 وغادرته بعد أربعة أيام. تقول سوسن أنها شهدت عدداً من الهجمات خلال تواجدها في المنطقة، على الرغم من خلو المكان من أية مظاهر مسلحة، وأنها تعرضت لإصابة خفيفة بالساق سببها شظية خلال إحدى الهجمات يوم الـ16 من الشهر،⁴ مضيفاً:

"تم استهداف المكان أربع مرات، رغم أن جبهة القتال تبعد عن السد من 7 إلى 10 كيلو متراً. لحظة الاستهداف، كان الناس مجتمعون، يرقصون ويغنون مع بعضهم. لم أسمع أي إنذار، فقط سمعت صوت الانفجار. والاستهداف الأول، استهدفت فيه سيارة إسعاف مركونة في الساحة ... بقيت يومين هناك، متأثرة بجرحي، ولم أذهب إلى المشفى بسبب استهداف سيارات الإسعاف التي تخرج من السد".

وصفت مواقع إعلامية محلية سلسلة الانفجارات المتتالية بتاريخ 16 من الشهر على أنها هجمات بطائرات حربية تركية، ولكن "كانت الانفجارات التي سمعت وأعمدة الدخان المرئية صغيرة نسبياً، وربما أكثر توافقاً مع (آثار) القنابل التي تلقى من طائرات مسيرة رباعية المراوح (كوادكوبتر/Quadcopter)"، وهي مسيرات تستخدمها كل من القوات التركية وفصائل من "الجيش الوطني"، وفق ما **ورد** في موقع "ذيس وييك إن نورذين سيريا".



صورة رقم (6) - أضرار أصابت سيارة إسعاف، كانت ترافق المتظاهرين في سد تشرين، بسبب القصف، نشرت بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2026. المصدر: **تلفزيون رونا هي**.

⁴ خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها باحث في "سوريون" بتاريخ 2 شباط/فبراير 2025.

قالت سوسن أن الهجمات استهدفت سيارات الإسعاف في محيط السد بشكل متكرر، وأن من بينها قصف [في الـ15 من كانون الثاني/يناير 2025](#). استهدف سيارة إسعاف كانت ترافق قافلة محتجين قادمة من منطقة عين العرب/كوباني، وقد قتل سائقها، مضيفاً أنها شهدت احتراق 20 سيارة أو تكسر نوافذها، بالإضافة لأضرار كبيرة جداً في الطريق القادم من منطقة عين العرب/كوباني بسبب استهدافه بشكل متكرر. وكان "مركز توثيق الانتهاكات"، قد وثق مقتل المسعف عمر حسن يوم 15 من كانون الثاني/يناير 2025، وهو واحد من خمسة مدنيين قتلوا إثر الاستهداف يومها، والذين كانت بينهم طالبة أيضاً، توفيت متأثرة بجراحها بعد أسبوع، وفقاً لـ"وكالة أنباء هاوار".

متناولاً الهجمات يوم 15 من كانون الثاني/يناير 2025، رصد موقع "ذيس ويك إن نورذيرن سوريا"، استهدافين في محيط السد، استهدف أولهما، وكان إما "غارة جوية أو قصف مدفعي تركي"، محيط قافلة متجهة إلى موقع الاحتجاجات على بُعد كيلومترين تقريباً شرقي الطريق المؤدي إلى السد، منوهاً إلى فيديو "يُظهر ضربة جوية أثناء قيام المتظاهرين بإزالة حطام ضربة جوية سابقة".

أما الاستهداف الثاني، وقد حدث بعد ساعتين من الأول، فقد أصاب المتظاهرين عند الحافة الغربية للسد، ما أسفر عن جرحى وأضرار لسيارات، بحسب الموقع، منوهاً إلى مقطع فيديو، يُقال إنه صُوّر من مكان الاستهداف، تظهر فيه شظايا صاروخ "تاو" (TOW)، مضيفاً أنها من "نظام أسلحة مضاد للدبابات أمريكي الصنع تم تزويد جماعات المعارضة السورية به حتى عام 2017، ولا تزال بعض جماعات الجيش الوطني السوري تحتفظ بمخزون منه. في حين أن الفيديو الذي يُظهر الشظايا، غير قابل للتحديد الجغرافي (أي ربطه بمكان محدد)، إلا أنه يبدو على درجة عالية من الموثوقية، مما قد يعني أن جماعات الجيش الوطني السوري، كانت مسؤولة جزئياً على الأقل عن الهجوم على المظاهرة من مواقعها الأمامية على بُعد عدة كيلومترات".



صورة رقم (7) - شظايا صاروخ "تاو" الذي يرجح استخدامه في استهداف المتظاهرين بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2025. المصدر: [راديو روج آفا](#).

نشر "مركز معلومات روج آفا"، صوراً إضافية لبقايا من صواريخ "تاو"، قال إنها كانت في إحدى المواقع التي تم استهدافها في سد تشرين، بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2024.

3. استخدام مدنيين كـ"دروع بشرية":

بتاريخ 9 كانون الثاني/يناير 2025، **اتهمت** وزارة الدفاع التركية، "قسد" باستخدام المدنيين كدروع بشرية، إذا كانت "الإدارة الذاتية" قد **دعت** السكان في مناطقها " للمشاركة في وقفة احتجاجية" للتنديد بالقصف على سد تشرين بتاريخ 7 من كانون الثاني/يناير 2025. تظهر الإفادات التي حصلت عليها "سوريون" لغرض هذا التقرير تنوع دوافع المدنيين للانضمام لقوافل الاحتجاج في منطقة السد، وحتى مصادر معرفتهم بعمليات تنظيم الاحتجاجات، والجهات القائمة على تنظيمها.

يقول أحمد عبد المعطي،⁵ أن الدافع المادي والوضع الاقتصادي الصعب، دفع بقريته "كرم شهاب"، الإدارية في تجمع زنوبيا، للتوجه إلى السد، والتي قتلت خلال استهداف طال القافلة التي انضمت إليها بتاريخ 8 كانون الثاني/يناير 2025:

"في 7 كانون الثاني/يناير 2025، تلقت كرم اتصالاً من مكان عملها، حيث طُلب منها الانضمام إلى قافلة متوجهة إلى سد تشرين، وكانت هذه أول قافلة تخرج من مدينة الرقة إلى السد. قيل لها إنها ستعود في نفس اليوم، وستحصل على مكافأة مالية قدرها 50 دولاراً، وهو مبلغ كانت بحاجة إليه بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة".

وفيما توفيت كرم متأثرة بشظية أصابتها في الرأس، يضيف قريبها أحمد: "فقدت (كرم) حياتها دون أن تكون طرفاً في أي نزاع، ودون أن تعلم أنها كانت تتجه إلى موقع يشهد اشتباكات عسكرية".

كان الوضع الاقتصادي الصعب أيضاً هو ما دفع بمجد المحمود، سائق سرفيس مع **هيئة المرأة** في مدينة القامشلي، للقبول بطلب الهيئة أن ينقل الموظفين وأحياناً مدنيين من القامشلي إلى سد تشرين في مدينة منبج، رغم أن المهمة هذه تختلف عما ينص عليه عقده.⁶ يقول مجد:

"حاولت كثيراً أن أرفض نقل الأشخاص إلى تلك المناطق، لكن إدارة هيئة المرأة في القامشلي رفضت طلبي. قيل لي صراحةً إنه لا خيار لدي، وإذا رفضتُ، سأفقد عملي نهائياً، وهو أمر لا يمكنني تحمله في ظل قلة فرص العمل. جميع المؤسسات هنا تابعة للإدارة الذاتية، وإذا تم فصلني، فلن أجد أي مكان آخر للعمل، وهذا يعني أنني سأفقد مصدر رزقي تماماً. اليوم، أشعر بالذنب والخوف في كل رحلة، لأنني أنقل موظفين ومدنيين إلى أماكن خطيرة لا أستطيع ضمان سلامتهم فيها".

فيما قال شوكت الفوز، موظف في قسم النظافة في بلدية بريف دير الزور،⁷ أنه تعرض للاعتقال تعسفياً لمدة أربعة أيام في ظروف وصفها "بغير إنسانية" بعد أن رفض تنفيذ توجيهات إدارته بالذهاب إلى سد تشرين:

⁵ خلال مقابلة عبر الإنترنت أجرتها باحثة في "سوريون" بتاريخ 2 شباط/فبراير 2025.

⁶ خلال مقابلة عبر الإنترنت أجرتها باحثة في "سوريون" بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2025.

⁷ خلال مقابلة عبر الإنترنت أجرتها باحثة في "سوريون" بتاريخ 1 شباط/فبراير 2025.

"تم استدعائي من قبل الجهة الإدارية في البلدية، حيث أبلغت بوجوب التوجه إلى سد تشرين. وعندما رفضت الامتثال لهذا الأمر، معتبراً أنه لا علاقة لي به، تعرضت لتهديدات مباشرة بفرض عقوبات بحقي. وفي وقت متأخر من الليل، قامت قوة أمنية (مكتب مكافحة الجريمة) بمهاجمة منزلي بطريقة عنيفة، حيث تم اقتحام المنزل بالقوة وتكسير محتوياته، مما تسبب في خسائر مادية كبيرة. لم يقتصر الاعتداء على الممتلكات، بل تعرضت أنا شخصياً للضرب والإهانة والشتائم أمام أسرتي. وما زاد من قسوة الأمر هو اعتداؤهم على ابني البالغ من العمر 11 عاماً، الذي تعرض للضرب دون أي ذنب، مما تسبب له بصدمة نفسية".

أضاف شوكت أنه لم يبلغ بأي تهمة واضحة خلال احتجازه، وأنه أفرج عنه بعد أن واجه "عقوبة مالية قاسية"، تمثلت بخصم جزء كبير من راتبه، وهو "ما أثر سلباً على وضعي المعيشي وعائلي التي تعتمد على هذا الدخل بشكل أساسي". كما قالت غيداء سعيد،⁸ صحفية تعمل مع إحدى المواقع الإعلامية في القامشلي منذ أربع سنوات، أنها باتت تواجه ضغوطاً عديدة في بيئة العمل بعد أن رفضت طلب إدارة الموقع بالتوجه إلى سد تشرين لإنجاز تقرير ميداني بسبب المخاطر المحيطة بالمهمة:

"رفضت تنفيذ المهمة وطلبت من الإدارة إعادة النظر في قراري، أو تكليف شخص آخر بها. لكن منذ تلك اللحظة، تغيرت معاملتهم معي. لاحظت أن الإدارة بدأت تتعامل معي بأسلوب غير مستحب، حيث أصبحت أتلقي تكاليفات بمهام صعبة ومجهددة مقارنة بما كنت أقوم به سابقاً. لم يعد الأمر يقتصر على ذلك، بل تم إضافة ساعات عمل إضافية إلى دوامي دون أي مقابل مادي، رغم أنني أوضحت أن وضعي المعيشي لا يسمح لي بالعمل لساعات طويلة دون أجر عادل".

أما جان سليمان،⁹ أحد أقارب الممثل المسرحي الكردي، جمعة خليل، المعروف باسم (بافي طيار)، والذي توفي بعد خضوعه لعملية جراحية، لعلاج جروح الشظايا الخطرة التي أصابته خلال استهداف السد بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 2025، فقال:

"ما دفعه للذهاب إلى السد هي المبادرة الشعبية وقتها من خلال المجالس المحلية والكومينات للذهاب لحماية السد من الهجمات التي تشنها الفصائل هناك والاستهداف التركي للسد والخوف من انهيار السد والأضرار التي يمكن أن يسببها الانهيار وهذا ما قاله لي قبل أن يذهب إلى السد مساء اليوم الذي سبق ذهابه".

وقالت سوسن، الصحفية في موقع رونا، في جزء آخر من إفادتها، أنها علمت باحتجاجات السد من خلال مبادرة شعبية وأنها قصدت المنطقة من أجل "تغطية هذه المبادرة الشعبية، وخاصة أنني غطيت جزء من المعارك في ريف منبج أيضاً، فأردت أن اغطي هذه المبادرة أيضاً إعلامياً".

⁸ خلال مقابلة عبر الإنترنت أجرتها باحثة في "سوريون" بتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2025.

⁹ خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها باحث في "سوريون" بتاريخ 9 شباط/فبراير 2025.

فيما قالت أسيل، في جزء آخر من إفادتها، أنها علمت عن الاحتجاجات من خلال عملها، فهي موظفة في بلدية عامودا، مضيئة:

"تم تخيرنا بالذهاب، ولم يكن هناك ذهاب اجباري إلى سد تشرين. دفعني للمشاركة، حماية السد من الهجمات التركية والقصف هناك كون السد نقطة حيوية ويستفاد منها مناطق عديدة. تم نقلنا بواسطة سيارات تابعة للمؤسسات وسيارات خاصة أيضاً، كوني موظفة في البلدية سافرت بسيارة تتبع للبلدية. طلب من السائق قبل أيام بالتأكد من جاهزية السيارة ولم يتواجد معنا اي سيارة عسكرية أو مجندين يتبعون لقسد".

وقال كل من سرمد لقمان ولاوين رياض أنهما علما عن الاحتجاجات من أصدقاء. أضاف لاوين:

"توجهت بسيارتي نوع فان H1، وركب معي عدد من الناس المدنيين (5 اشخاص) أيضاً، هم أيضاً كانوا ينوون التظاهر هناك. جميع السيارات كانت مدنية، وسيارتي كانت في المقدمة ولم يكن هناك أي حماية للقافلة باستثناء سيارة للمرور رافقتنا من مدخل مدينة الرقة إلى مخرجها. لم ألمح أو اشاهد اي وجود لسيارات عسكرية أو عسكريين ضمن القافلة".

4. أهمية السد:

أشار كل من عبيد خلف، موظف في "إدارة السدود بشمال شرق سوريا"،¹⁰ وحمود حسن، إداري في سد تشرين،¹¹ إلى خروج السد عن الخدمة وكذلك صعوبة تقييم الأضرار التي أصابته في ظل استمرار عمليات القصف والغارات التي تشنها كل من تركيا وفصائل "الجيش الوطني"، فيما يعمل فريق صغير من الفنيين فقط على إصلاح بعض الأعطال بشكل إسعافي ومراقبة التغذية الذاتية في السد، وذلك لمنع انغماره بالمياه. متحدثاً عن أهمية السد، قال عبيد:

"سد تشرين، يعتبر ثاني أكبر سد على نهر الفرات بعد سد الفرات، ويخدم الشبكة السورية (للكهرباء) ب 630 ميغا واط ساعي من 6 عنفات، كل عنفة تولد 105 ميغا واط ساعي، بالإضافة إلى توفير مياه الشرب للمناطق المحيطة بالسد مثل منبج، الجرنية، عين العرب/كوباني وقرى تتبع لها، وري المحاصيل على سرير النهر".

نوه عبيد أن عدداً من القرى التي تعتمد على سد تشرين عادةً للحصول على مياه الشرب، باتت اليوم تلجأ إلى [مياه الصهاريج وحفر الآبار الجوفية](#)، مضيفاً أن استمرار الصراع العسكري حول السد والقصف قد يؤدي إلى:

"كارثة إنسانية وبيئية وزراعية ... انهيار السد، سيؤدي إلى غرق الأراضي الزراعية على سرير النهر ونزوح الناس من القرى المحيطة بسرير النهر، وتأثر سد الفرات أيضاً، لأن انهيار السد سيؤدي إلى تدفق المياه في اللحظة الأولى (بمقدار) 7000 متر مكعب في الثانية، ولا يمكن لسد الفرات تحمل هذه الدفقة".

¹⁰ خلال مقابلة عبر الإنترنت أجراها باحث في "سوريون" بتاريخ 2 شباط/فبراير 2025.

¹¹ خلال مقابلة عبر الإنترنت أجرتها باحثة في "سوريون" بتاريخ 2 شباط/فبراير 2025.

وفي **تقرير** لـ "مركز معلومات روج آفا"، نشر بتاريخ 26 شباط/فبراير 2025، وصف زياد رستم، الرئيس المشترك لهيئة الطاقة في "الإدارة الذاتية" في موقع سد تشرين، الحالة الفنية للسد بالـ "سيئة جداً"، بسبب "تقطع في كابلات القدرة بين العنفات وساحة التوزيع، إضافة إلى كابلات القدرة التي تربط السد بالشبكة العامة" وكذلك أضرار يصعب تقدير حجمها في الساحة الداخلية للسد، وأخرى أصابت التجهيزات الداخلية بسبب غمرها بالمياه، إذ ارتفعت مناسيب المياه في الأجزاء السفلية منه إلى مستويات خطيرة، كما انقطع عنه التيار الكهربائي. وأضاف زياد، "تحتاج جميع أنظمة السد وتجهيزاته إلى الصيانة، كما يجب إخضاعه للاختبار قبل محاولة إعادته إلى الخدمة".

5. رأي قانوني:

يفرض القانون الدولي الإنساني الذي ينظم سلوك الأطراف المتحاربة على هذه الأطراف مبدأ التمييز الذي يلزم أطراف النزاع باقتصار الهجمات العسكرية على **المقاتلين والأهداف العسكرية**. ولا يكفي مجرد افتراض الطرف المهاجم أن عيناً ما تشكل هدفاً عسكرياً كي يُعتبر مبدأ التمييز نافذاً، **فالهدف العسكري** هو العين التي تسهم إسهاماً فعالاً في العمل العسكري سواء بطبيعتها أو موقعها أو غايتها أو استخدامها، والتي يحقق تدميرها كلياً أو جزئياً، أو الاستيلاء عليها، أو تعطيلها في الأحوال السائدة في حينه ميزة عسكرية مؤكدة. وبالتالي، قبل التطرق إلى أي انتهاكات محتملة خلال الهجمات على سد تشرين، من الضروري تقييم ما إذا كان السدّ يستوفي الشرطين التكاملين الواردين في تعريف الهدف العسكري كي يتم اعتبار استهدافه في المقام الأول مشروعاً. **نظراً إلى الطبيعة والوظائف المدنية المستمرة لسدّ تشرين، لا يمكن تصنيفه كهدف عسكري بحكم طبيعته أو موقعه**. إن وقوع السد تحت السيطرة الميدانية لطرف في النزاع لا يحوّل بشكل تلقائي إلى هدف عسكري، ويبقى النظر فيما إذا كان السدّ مستخدماً بالفعل لأغراض عسكرية أو أن هناك معطيات حقيقية أنه سيتم استخدامه لذلك.

ومع غياب **المعطيات الموضوعية** التي تؤكد أية ادعاءات حول الاستخدام العسكري للسدّ باستثناء وقوعه في نطاق السيطرة الميدانية لقسد، لا يمكن اعتبار أنه **فقد الحماية الممنوحة** له باعتباره عين مدنية، ولا يعتبر أنه قد استوفى معايير الهدف العسكري الذي قد يجعل من استهدافه عملاً مشروعاً. علاوة على ذلك، إذا ثار **الشك** حول ما إذا كانت عين ما تتركس عادةً لأغراض مدنية تُستخدم في تقديم مساهمة فعّالة للعمل العسكري، فيجب الافتراض أنها لا تستخدم كذلك.

وطالما لا يمكن توصيف سدّ تشرين كهدف عسكري، **يعتبر استهدافه انتهاكاً لمبدأ التمييز وللحظر** المفروض على توجيه هجمات مباشرة ضد الأعيان المدنية. علاوة على ذلك، يتّصف سدّ تشرين بخصوصية تمنحه مستوى إضافياً من الحماية من الاستهداف، لأنه **يُعتبر** من الأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى خطيرة، والتي يؤدي استهدافها إلى التسبب بخسائر فادحة بين السكان المدنيين.

بالإضافة إلى ما يمكن استنتاجه حول الاستهداف غير المشروع لسدّ تشرين، تخضع العمليات العدائية لمبدأ **التمييز** بين المدنيين والمقاتلين في كل الأحوال، بحيث توجه الهجمات ضد المقاتلين فحسب، ولا توجه ضد المدنيين. وفقاً لما ورد على لسان الشهود الذين تم الاستماع اليهم لأغراض هذا التقرير، فقد تم استهداف المدنيين المتظاهرين في ساحة سد تشرين أثناء عقدهم لحلقات الدبكة الكردية التقليدية. ولا يمكن الاستناد إلى الافتراض المحض بأن شخصاً أو أكثر هم ليسوا مدنيين كي يتم تبرير استهدافهم، **ويجب** على الطرف المهاجم "إجراء تقييم دقيق، وبحسب الظروف

والقيود التي تحكم وضعاً معيناً، للتحقق من أن هناك دلالات كافية تسوّغ الهجوم. فلا يجوز الهجوم تلقائياً على شخص قد يبدو مشكوكاً بأمره".

وإذا كان الهجوم الذي طال المدنيين بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 2025 قد أسفر عن مقتل امرأة عضو في وحدات حماية المرأة وعضو آخر في حزب الاتحاد الديمقراطي، فإن ذلك لا يعفي الحكومة التركية أو فصائل الجيش الوطني السوري من المسؤولية القانونية، لأن الاستهداف إما لم يكن موجّهاً بشكل مشروع ضد مقاتل/ين أو مدني/ين فقد/وا الحماية، أو كان عشوائياً بطبيعته، أو لم يراع مبدأ التناسب، أو كان موجّهاً بشكل متعمد ضد المدنيين، وذلك لأن الهجوم طال مجموعة كبيرة من المدنيين أيضاً، وفقاً لما ورد في تقرير منظمة "هيومان رايتس ووتش" ووفقاً لما تم تأكيده من قبل مصادر هذا التقرير. وبالتالي، حتى مع افتراض أن أحد أو بعض المصابين كانوا مقاتلين، فإن أثر الهجوم الفادح على المدنيين يثير الشكوك حول كونه [هجومًا عشوائيًا](#) "يستخدم طريقة أو وسيلة قتال لا يمكن تحديد آثارها على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني؛ وبالتالي فإن من شأنها في كل حالة كهذه أن تصيب أهدافاً عسكرية ومدنيين أو أعياناً مدنية دون تمييز". أما في حال كان الهجوم موجّهاً ضد أشخاص عسكريين، إلا أنه لم يراع [مبدأ التناسب](#)، الذي يحظر الهجوم الذي قد يتوقع منه أن يسبب بصورة عارضة خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضراراً بالأعيان المدنية، ويكون مفرطاً في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة.

كذلك يحظر القانون الدولي الإنساني استهداف [الجرحى والمرضى والطواقم والوحدات الطبية ووسائل النقل الطبي](#) كسيارات الإسعاف، بل ألزم الأطراف المتحاربة بضرورة ضمان حماية طواقم الإسعاف ووسائل النقل الطبية. وبهدف زيادة الحماية لهؤلاء، فقد مُنِعَ عليهم التنازل في أي حال من الأحوال، كلياً أو جزئياً، عن الحقوق الممنوحة لهم بموجب هذه الاتفاقية، ولا يجوز رفع الحماية عن المنشآت والوحدات الطبية، الثابتة والمتحركة، إلا إذا استخدمت في الأعمال القتالية الضارة بالعدو، وهذا ما تم التأكيد عليه أيضاً في القاعدة رقم 25 من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي، إذ نصت على أنه يجب في جميع الأحوال احترام وحماية أفراد الخدمات الطبية المخصصين للمهام الطبية دون غيرها، ويفقدون هذه الحماية إذا ارتكبوا أعمالاً ضارة بالعدو وتخرج عن نطاق وظيفتهم الإنسانية، وليس في هذا التقرير ما يشير إلى أنه قد تم استخدام تلك المرافق في الأعمال القتالية، مما يقتضي تحميل الحكومة التركية وأفراد الجيش الوطني السوري المسؤولية الكاملة عن استهداف تلك المرافق.

وقد أدى القصف المدفعي على سد تشرين إلى خروجه عن الخدمة منذ 10 كانون الأول/ديسمبر 2024، وبالتالي انقطاع وصول المياه والكهرباء إلى أكثر من 410 آلاف شخص في منطقتي منبج وعين العرب/كوباني، وفقاً لما أكدته المتحدث باسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك. وفي هذا السياق، بالإضافة إلى القواعد المذكورة أعلاه حول الحماية العامة والخاصة الممنوحة لسدّ تشرين، فقد ترقى طبيعة الخدمات التي يقدمها ومدى اعتماد السكان المدنيين عليها إلى أن يكون من الأعيان التي لا يمكن الاستغناء عنها لضمان بقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، وبناءً على ذلك [حظر](#) القانون الدولي الإنساني مهاجمة أو تدمير أو تعطيل هذه الأعيان. ويتوجب دائماً على أطراف النزاع اتخاذ الاحتياطات اللازمة أثناء الهجوم، بحيث تتوخى الحذر لتفادي إصابة المدنيين والأعيان المدنية، كما يتوجب اتخاذ الاحتياطات الممكنة عند اختيار وسائل وأساليب الحرب لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابات بينهم، أو أضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة، ويتوجب على كل طرف في النزاع فعل كل ما يمكن فعله لإلغاء أو تعليق

الهجوم، إذا تبين ان الهدف ليس عسكرياً، أو إذا كان يتوقع أن يسبب الهجوم أضراراً للمدنيين أو للأعيان المدنية تتجاوز الميزة العسكرية التي يمكن تحقيقها (القواعد 15-17-19 من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي).

كما أن [نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية](#) لعام 1998 أكد حظر الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وكذلك الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات المسلحة الدولية، وغير ذات الطابع الدولي، كتعمد توجيه هجمات ضد سكان مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية، أو تعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية غير عسكرية، أو ضد منشآت أو وحدات أو مركبات تستخدم في المساعدات الإنسانية، أو تعمد توجيه هجمات ضد المستشفيات أو أماكن تجمع الجرحى والمرضى، واعتبرها جرائم حرب، ولا سيما عندما ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم (المادة 8 من نظام روما).

لكن في المقابل، قيام مؤسسات الإدارة الذاتية أو قوات سوريا الديمقراطية بدفع المدنيين إلى التواجد في ساحات القتال، **ترغيباً أم ترهيباً**، وفقاً لما تم تأكيده من قبل بعض الشهود الذين تم الاستماع اليهم في هذا التقرير، يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني العرفي الذي يتمثل في عدة أحكام تعاقدية منها المادة 28 من [اتفاقية جنيف الرابعة](#) بأنه "لا يجوز استغلال أي شخص محمي بحيث يجعل وجوده بعض النقاط أو المناطق بمنأى عن العمليات الحربية"، كما أكدت المادة 7/51 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف بأنه "لا يجوز التوسل بوجود السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو تحركاتهم في حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية ولا سيما في محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية أو تغطية أو تحييد أو إعاقة العمليات العسكرية. ولا يجوز أن يوجه أطراف النزاع تحركات السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين بقصد محاولة درء الهجمات عن الأهداف العسكرية أو تغطية العمليات العسكرية". كذلك أكدت القاعدة 97 من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي على أنه "يحظر استخدام الدروع البشرية". إن استخدام المدنيين كدروع بشرية لا يقتصر على استغلالهم لحماية أهداف عسكرية، ولكنه يمتد ليشمل استخدامهم لإضفاء الحصانة من العمليات العسكرية، حتى وإن كانت الهجمات المتوقعة من قبل الطرف المهاجم غير مشروعة، كالحالة في الهجمات على سد تشرين. علاوة على ذلك، فإن هذه الممارسة تُعدّ مخالفةً لواجب ضمان أن يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، وكذلك واجب اتخاذ جميع [الاحتياطات](#) الممكنة لحماية المدنيين ضد آثار الهجمات.

واعتبر نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية استخدام المدنيين كدروع بشرية جريمة حرب إذا ما ارتكب في إطار المنازعات المسلحة الدولية (البند 23 من الفقرة ب من المادة الثامنة)، وإذا ما تم ارتكاب هذا الفعل في إطار نزاع مسلح غير دولي فإنه يندرج تحت بند الأفعال اللاإنسانية التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية (البند ك من الفقرة 1 من المادة السابعة).

ومع ذلك، فإن استخدام المدنيين كدروع بشرية من قبل أحد أطراف النزاع لا يمنح الطرف الآخر الحق باستهدافهم، لأن حق حماية المدنيين من الاستهداف العسكري هو حق مطلق، ولا يجوز التنازل عنه في أي حال من الأحوال، لا كلياً ولا جزئياً.

6. توصيات:

- 6.1. على الحكومة التركية وقف هجماتها على السكان المدنيين والاعيان المدنية والطواقم الطبية في سوريا واحترام استقلال وسيادة الأرض السورية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتقديم المتورطين في هذه الاعمال الى القضاء المختص، وتعويض المتضررين من تلك الاعمال العدائية.
- 6.2. على وزارة الدفاع السورية في الحكومة الانتقالية توجيه فصائل الجيش الوطني بضرورة التوقف عن استهداف السكان المدنيين والأعيان المدنية، ولا سيما تلك التي لا يمكن الاستغناء عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، وكذلك العمل على تقديم المتورطين من فصائل الجيش الوطني إلى القضاء المختص وفق الأصول والقانون. خاصة وأن تلك الفصائل اندمجت ضمن مرتبات وزارة الدفاع.
- 6.3. على الحكومة السورية الجديدة المصادقة بشكل فوري على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، مع إصدار إعلان بموجب الفقرة 3 من المادة 12 من نظام روما بحيث يكون للمحكمة اختصاص النظر في الجرائم المرتكبة قبل بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لسوريا.
- 6.4. على الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية الكف عن استخدام المدنيين كدروع بشرية، وتعويض عائلات الضحايا عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم جراء هذه الاعمال المخالفة للقوانين والأعراف الدولية، وكذلك العمل على تقديم المتورطين في دفع المدنيين للتواجد في ساحات القتال بهدف استخدامهم كدروع لمنع الهجمات على مواقعها العسكرية إلى القضاء وفق الأصول والقانون.

حول المنظمة

”سوريون من أجل الحقيقة والعدالة“ منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة ”سوريون“ بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.